نظم الورقات

لمحمد بن عبدالرحمن الديسي الجزائري المسمى:

(سلم الوصول إلى الضروري من الأصول)

نظم الورقات
لمحمد بن عبدالرحمن الديسي الجزائري المسمى:
(سلم الوصول إلى الضروري من الأصول)

الـحـمـد لله عـلـى الإنـعـام ... بـنـعـمـةِ الإيـمـانِ والإسـلامِ
أحـمـدُهُ حـمـداً كـثـيـراً طـيِّـبَـاً ... مصلّيا على الحبِيبِ المُجْتَبَى
مـحـمَّـدِ والآلِ والأصـحـابِ ... حَـمَـلَـة الـسُّـنَّـةِ والـكـتـابِ
وبعدُ، فالمقصود نظمُ شَذَراتِ ... ممَّا تضمَّنه كتابُ الورقاتِ
سـمَّـيـتُـهُ سـلَّـمَ الـوُصـولِ ... إلـى الـضَّـرُورِيِّ مـن الأصـولِ
وَفْـقَ إشـارةٍ مِـن الأحِـبَّـا، ... أجـعـلـه ذَخِـيـرةً لـلـعُـقْـبَـا
وأسـأَلُ الـنَّـفْـعَ بـه كـالأصـلِ ... فـإنـَّه جَـلَّ جـزيـل الـفـضـلِ

(تعريف أصول الفقه)

أمّا أصولُ الفِقْهِ فالاستِدلال ... بطُرْقه على سَبِيلِ الإجمالِ
ثـمَّ أصـولُ الـفـقـهِ لَـفْـظٌ رُكِّـبَـا ... مِـنْ مُـفْـرَدَيْـن صَـارَ بَـعْـدُ لَـقَـبَـا
فالأصل ما الفَرْع عَليه يُبْنَى ... والـفِـقْـه إنْ تَـكُـنْ بـه قَـدْ تُـغْـنَـى
مَعْرِفة الأحْكَام ذاتِ الاجْتِهَادِ ... شـرعـيـةِ وتِـلْـكَ سـبـعـةٌ تُـرادِ

(تعريفات الأحكام السبعة)

الـواجـبُ الـذي تَـرَتَّـبَ الـثَّـوابُ ... بـفِـعْـلِـهِ وتَـرْكُـهُ بِـهِ الـعِـقـابُ

والنَّدبُ ما الثوابُ فيه صاح ... ويَنتَفي الأمْرانِ في المُباحِ
وَواجِبٌ بِعَكْسِهِ جاءَ الحَرام ... وعكسُ مندوبٍ فَمَكرُوهٌ يُرام
ثم الصحيحُ ما بِهِ يُعْتَدُّ ... وباطلٌ بِعَكسِهِ يُحَدُّ

(انقسام العلم الحادث إلى ضروري ونظري وتعريفُ كلٍّ وبيان الشك والظن)

إنَّ ضَرُورِيَّ الْعُلوم ما اسْتَقَر ... بِلا دليلٍ وَبِلا سَبْقِ نَظَر
كحاصِلٍ بِالخمْسَةِ الحواسِ ... أو بالتواتُرِ ككونِ فاسِ
والنظريُّ عكسهُ ثم النَّظَر ... الفكرُ في حَال الذي فيه نَظَر
والشَّكُّ تجويزه لأمْرَينِ علَى ... حَدٌّ سواءٍ، ولِظَنّ ما عَلاَ

(أقسام الكلام)

إنَّ الكلامَ قَال من أجَادَه ... مركَّبُ الإسْنَادِ ذو الإفاده
يُحْصَرُ في الخبرِ والإنشاءِ ... وكُلٌّ واحِدٍ على أنْحَاءِ
واقْسِمْه للمجازِ والحقيقه ... وكلٌّ واحدٍ له حَقِيقَه

(الحقيقة والمجاز وأقسامهما)

أمَّا الحقيقةُ فلَفْظُ ما انتقَل ... عن وَضعِهِ ثمّ المجازُ ما نُقِل
أقسامها ثلاثَةٌ: شرعيه ... ولُغويَّةٌ كذا عُرْفِيه
أقسامه بالزِّيدِ والنُّقصانِ ... والنَّقلِ واستعارةِ البَيَانِ

(بحث الأمر والنهي)

حقيقةُ الأمرِ اقتضاءُ الفِعْلِ ... مِمَّنْ يكونُ دونَه بالقوْلِ
يقتضي الوجوبَ حيثُ أطْلقَا إلا ... لا الفورَ والتكرارَ فيما حقُقا
لصارفٍ ولِلإباحَة والأمْرُ ... وغيرِها لقَد أتى صَرَاحه
بالمشروطِ للشَّرْطِ اقْتَضَى ... كالطُّهر والصلاة فاذرِ الاقْتِضَا
والنَّهيُ: هو طلب الكفِّ انتَهِ ... ويقْتَضِي فسادَ ما عنْهَ نُهِي

(الذي يدخل في الخطاب وما لا يدخل)

ويشمل الخطابُ كلَّ المؤمنينَ   لا ذا الجنونِ والصِّبا والغافلينَ
والكافرون بالفروعِ خُوطِبُوا   وشرطُها من أجل ذاكَ عُوقِبُوا

(العام وألفاظ العموم)

ما عمَّ شيئَينِ فصاعداً فعام   ألفاظُه أربعة على الدَّوَام
منفيُّ لا والمبهمات توردُ   كذا المحلَّى جمعُهُ والمفرَدُ
ثم العموم من صفاتِ النُّطق   وليس في الفعلِ على الأحقّ

(بحث التخصيص)

تمييز بعض الجملة التخصيص ثم   لذي اتصالِ وانفصالِ ينقسِم
فأولْ: شرطٌ، ووصف استثنَا   وشرْطُهُ الإبقاءُ مما استَثْنَى
مع اتصالِه والمطلق احملِ   على المقيّد تَرَ الحقَّ جلِي
وخصّص النُطْقَ بِنُطْقِ واقْتَبِس   أقسامُه أربعةٌ لا تَلْتَبِس
فسُنَّةٌ بسنَّةٍ كذا كتاب   وذَا بِذِي وعكسُه بِلا ارْتِيَاب

(المجمل والمبين)

المُجْمَلُ: المُحْتاجُ للبيانِ   يكون في السّنّة والقُرآنِ
بيانُه: الإخراجُ للجَلاَءِ   مِن حيِّز الإشكالِ و الخفاءِ

(في النص والظاهر)

والنّصُّ ما لم يلتبس مدلُولُهُ   وقيل ما تأويلُه تنزيلُهُ
أُخِذَ مِن مِنَصَّةِ العَروسِ   كرسيُّها المعَدُّ للجُلوسِ
وظاهر محتمل لأظهراَ   وغيرُه من مغنَيَيْنِ شُهِراَ

(الأفعال)

وقربةٌ يفعلُهَا الرّسولُ   تعُمُّ إلاّ مَا أتَى الدّلِيلُ

علـى اختـصاصـهِ فـيُـخْـتَـصُّ بِـهِ	عـلـيـه أزكـى صـلـواتُ رَبّـهِ
ومـا أقـرَّه مـن الأفـعـالِ	كَـفِـعْـلِـهِ كـذلـك فـي الأقـوَالِ

(النسخ)

الـنَّـسـخُ رفـعُ حـكـم سـابـقِ	بِـلاَحِـقٍ و جـائـزٌ نَـسْـخُ الـكِـتَـابِ
الخِطابِ وسنّةٍ، وجائز في الرّسم أوْ	في الـحُـكـم، أو كِلَيْهِما كلٌّ رَوَوْا
وَجـاز لـلأخَـفِّ أو لـلأثـقَـلِ	وبَـدَلٍ، كَـذا لِـغَـيـرِ بَـدَلِ
ويُـنـسَـخُ الـقـرآنُ بـالـقـرآنْ	وسـنّـةٌ بـسـنـةٍ سـيّـانْ
ويَـنـسُـخُ الـكـتـابُ سـنّـةً وَقَـدْ	اختَـلَـفـوا فـي عـكـسِـهِ، لـكـن وَرَدْ
ويُـنـسَـخ، الآحـادُ بـالآحـادِ	والـمـتـواتـرِ، بِـلاَ انـتِـقَـادِ
ومـتـواتِـر بِـمـثـلـه يُـنـسَـخ	لا بـالآحـادِ، قـال هـذا مَـنْ رَسَـخْ

(التعارض)

إذا تـعـارض عُـمُـومَـانِ وقَـدْ	أمـكَـنَ جَـمْـعٌ لَـهُـمـا فَـيُـعـتَـمَـدْ
وحـيـثُ لا، فـيـوقَـفُ الأمـرُ إلـىَ	أن يـظـهـرَ الـنّـسْـخُ وتـرجـيـح جَـلاَ
وإن يُـخـصـا فـكـذا، وإن يـعـمْ	مع الخصوص خُصص كما عُلِمْ

(الإجماع)

إنَّ اتّـفـاقَ الـعُـلَـمَـا فـي حُـكْـم	حـادِثَـةٍ إجـمـاعَـهُـم نُـسَـمّـي
وذاكَ حُـجَّـة لأجْـلِ الـعِـصْـمَـةِ	مِـنَ الـضَّـلالـةِ لـهـذه الأمّـةِ
يـكـونُ بـالأقـوالِ والأفـعَـالِ	وبـالـسُّـكـوتِ فـي أصـحّ قـالِ

(الأخبار)

يـنـقـسِـم الـخَـبـرُ لـلآحـادِ	ومـتـواتـرِ وذي إسـنـادِ
ومـرسـلِ، فـأوّلُ مـا أَوْجـبَـا	الـعـملَ، الـثـانـي : لـعِلْـمِ أكـسَـبَـا
وهـوَ الّـذي جـمْـع يُـجـتَـنَـب	فـي الـعـادة اتّـفـاقُـهـم علـىَ الـكـذب
والـمُـسْـنَـدُ الـمـتّـصِـلُ الإسـنـادِ	إلـى الـرّسـولِ صـفـوةِ الـعِـبَـادِ
ومُـرسَـلٌ إسـنـادُهُ قـدِ انـقـطَـع	لـكـنَّـهُ مـتّـصِـلٌ بِـمَـنْ تَـبِـع
ومـرسـلُ الأصـحـابِ مُـسـنَـدًا جُـعِـل	كـذاكَ لابـن الـمـسـيّـبِ الأجَـل

(القياس)

إنَّ القياسَ رَدُّكَ الفرعَ إلى ... أصلٍ لهُ لِعِلّةٍ قد انجلا

أقسامُهُ ثلاثةٌ يا مُنتَبِه ... قياسُ عِلّةٍ، دلالةٍ، شَبَه

فالأوّلُ: العِلّةُ فيه تُوجِبُ ... الحكمَ والثاني له تُقَرِّبُ

وهو الاستِدلالُ بالنظيرِ ... على نظيرِهِ بِلاَ نَكيرِ

وثالثٌ فرعٌ على أصلَينِ ... يدورُ أَلْحِقْ بِأقوَى ذَينِ

والشّرطُ في العلّةِ أن تطَّرِدَا ... دونَ انتِقاضٍ، سَرْمَداً مُؤَبّدَا

والشرطُ في الأصلِ ثبوتُهُ بمَا ... يكونُ عندَ خصمِهِ مُسَلَّمَا

واشترَطوا في فرعِهِ المُناسَبَه ... والحكم كالعِلَّة ، وهي الجَالِبَه

(الحظر والإباحة)

اختَلفوا في الأصل في الأشيَا فقيل ... الحظرُ إلاّ مَا أباحَهُ الدّليل

وقيل إنّ أصلَها الإباحه ... وقيل بِالوَقْفِ وفيه رَاحَه

تمسّك بالأصلِ حتى يَظْهَرا ... دليلُه استصحابُ حالٍ قذ جرَا

(الترجيح)

وقدِّم الجلي مِنَ الأدلَّه ... علىَ الخَفِي، لا عَرَتْكَ ذِلّه

وقَدِّمِ النُّطقَ على القِيَاسِ ... ثم الجليَ مِنْهُ عِندَ النَّاسِ

(صفة المفتي والمستفتي)

يكونُ ذُو الإفتَا غزيرَ العِلم ... أصلاً وفرعاً مع حُسْنِ الفهم

يُفَسِّرُ السّنّةَ والكِتَابَا ... ويَعرِفُ اللُّغَةَ والإعْرابَا

وكاملاَ أدلةَ مُجتَهِدَا ... والشّرطُ في السّائلِ أنْ يُقلِّدَا

وهو الّذي يَقْبَلُ ما قذ قِيلاَ ... مِنْ غيرِ أن يَرى لهُ دَليلاَ

(الاجتهاد)

الاجتهادُ: بَذْلُكَ المَجْهودَا ... أي طاقةً لتبلُغ المقصودَا

وشرطُ مَن يجتَهِد التَّبَحُّرُ ... وفِطْنَةٌ كامِلةٌ تُبَصِّرُ
وأنْ يكونَ كامِلَ الأدِلَّه ... محصِّلاً مِنَ العلوم جُمْلَه
مِن الفُروعِ والأصُولِ والأدَب ... ليسْهُلَ استِنْبَاطُ ما لَه طَلَب
فإنْ أصَابَ فَلَهُ أجْرانِ ... وفي الخطأ أجْرٌ بِلا نُقصانِ
وفي الفروعِ واحدٌ مصيبُ ... وقيل كلُّ باذِلٍ يُصيبُ
أمَّا أصولُ الدِّينِ فالمصِيبُ لاَ ... يكونُ إلاَّ واحداً قد كمُلاَ
في مسجدِ القطبِ الإمامِ الجامعِ ... بحْرِ المعارفِ الخِضَمِّ الواسِعِ
محمَّدِ بنِ قاسمٍ ذي المَدَدِ ... لازال يرقى في مَراقِي السُّؤدَدِ
مؤيَّدًا ورافعاً مَرفوعاَ ... وتابعاً لجدِّهِ متبوعاَ
أختِمهُ بالحمْدِ والصَّلاةِ ... على النبِي سيِّدِ السّاداتِ
وآلِهِ وصَحْبِهِ الأئِمَّةِ ... وتابِعيهِم مِنْ جميعِ الأمَّةِ
عامَ ثمانٍ وثلاثمائه ... مِنْ بَعْدِ ألفٍ قدْ مَضَتْ للهِجرَه
نَفَعَ مَنْ قَرَأهُ بِنيَّه ... فإنَّهَا المفتَاحُ للعَطِيَّه
أبياتُه تسعٌ وتسعُونَ علىَ ... عَدَدِ أسماءِ إلَهِنَا علاَ

تمّ